أما ابن مالك فيبدأ تعريفه للنكرة بقوله:

٥٢- نكرة قـــابل أل مـــؤثرا أو واقع مـــوقع مـــا قـــد ذكـــرا

ابن معطى كان أكثر توفيقاً فى شمول التعريف وتحديد مفهوم الفكرة.

وتعرض ابن معطى لموضوعات لم يتطرق لها ابن مالك فى ألفيته، فقد تطرق لقواعد الإملاء وأغفلها ابن مالك فى ألفيته، كما تعرض فى باب الإدغام وفى آخر ألفيته إلى إدغام الحروف المتقاربة المخارج، بينما أغفل هذا ابن مالك وتحدث عن إدغام الحروف المتماثلة فقط. أضف ذلك إلى باب الضرائر الشعرية والذى فرّقه ابن مالك فوزعه على أبواب النحو فى الألفية كلها غير أن ابن مالك استدرك مافاته فى النظم الصرفى فألّف لامية الأفعال

وعاب ابن خلدون من يعكف على كتب المتأخرين العارية عن الشواهد من كلام العرب وأشعارهم لأنهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة فى اللسان العربى وهم أبعد الناس عنه[1]. كما نعى على النحويين من أهل المغرب وإفريقية لعدولهم عن البحث فى الشواهد والتراكيب العربية وبذلك أصبحت كتبهم كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل وبعدت عن تحقيق غايتها[2]. وعالجت المنظومة النحوية هذا النقص بأن دمجت الشواهد القرآنية والشعرية مع القواعد فى النظم.

ولتجنب الحشو نجد عند ابن جنى فى اللمع، والجاشعى فى المقدمة فى النحو. من عدم التعرض لبابى الاشتغال والتنازع، كما نجد ابن جنى فى كتاب اللمع لايعرض للاستغاثة ولا الاختصاص والتحذير والإغراء ولا لأسماء الأفعال، ولا لأبنية الأسماء، ولا لأبنية المشتقات والمصادر، ولا لأبنية الأفعال وباقى بحوث الصرف ما عدا النسب والتصغير، وقد حذا حذوه فى

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٩٥، المطبعة الأزهرية، ١٩٣٠م.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٩٥.